سات ومشاركوه
للمحاماة والاستشارات القانونية
SAT & CO
Advocates and Legal Consultants

# حكم تاريخي بشأن قانون تحديد المهور في دولة الإمارات: محكمة الاستئناف تُرسي معيارًا جديدًا لتحديد المهر في عقود زواج غير المواطنين

في تطور قضائي رائد في مجال الأحوال الشخصية بدولة الإمارات، نجح **مكتب سات و مشاركوه للمحاماة و الاستشارات القانونيه** في الحصول على حكم من محكمة استئناف الأحوال الشخصية يمثل تحولًا تاريخيًا في تطبيق قانون تحديد المهور. إذ عدلت المحكمة مبدأً قضائيًا مستقرًا منذ عام 2000، والذي كان يقصر تطبيق القانون على زواج المواطنين فقط، مؤكدةً أن قانون تحديد المهور يسري على المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، بشرط أن يكون عقد الزواج قد أُبرم في الإمارات ولم يطالب أي طرف بتطبيق قانون جنسيته.
ويمثل هذا الحكم خطوة نوعية في تفسير قواعد الإسناد وتحديد القانون الواجب التطبيق في المنازعات الأسرية، خاصة بعد التعديلات الأخيرة التي طرأت على قانون المعاملات المدنية.

## وقائع الدعوى

مثل **مكتب سات و مشاركوه للمحاماة و الاستشارات القانونيه** زوجين أجنبيين في دعوى طلاق قبل الدخول في دبي، حيث نص عقد الزواج على مهر قدره 1,000,000 درهم، بالإضافة إلى مقدم تمثل في ليرة ذهبية استلمتها الزوجة.

على الرغم من وجود مبادئ قضائية سابقة من محكمة التمييز تقصر تطبيق قانون تحديد المهور على المواطنين، رأت المحكمة أن هذا المبدأ لم يعد قائمًا بعد تعديل أحكام الإسناد، مؤكدةً أن النص القانوني الواضح يسري على جميع الأطراف دون تمييز.

## الأساس القانوني

### 1. تعديل قواعد الإسناد في قانون المعاملات المدنية

تنص المادة 13 من القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 1985 بشأن المعاملات المدنية، بعد تعديلها، على:

1. يسري قانون الدولة التي أُبرم فيها الزواج على الآثار الشخصية والمالية الناشئة عن عقد الزواج.
2. يسري على الطلاق، التطليق، والانفصال قانون الدولة التي أُبرم فيها الزواج.

ويشكل هذا التعديل تحولًا جوهريًا، إذ كان القانون السابق يقضي بسريان قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج على آثاره، وقانون جنسيته وقت رفع الدعوى على الطلاق. أما بعد التعديل، أصبح مكان إبرام العقد هو معيار التطبيق.

وبما أن الزواج محل النزاع قد تم في دبي، فإن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة الإمارات.

### 2. نطاق سريان قانون الأحوال الشخصية

ينص القانون رقم 41 لسنة 2024 بشأن الأحوال الشخصية في مادته الأولى على:

- تسري أحكامه على المواطنين إذا كان أحد الطرفين مسلمًا.
- تسري على غير المواطنين ما لم يطالب أي طرف بتطبيق قانون جنسيته أو أي قانون آخر تجيزه التشريعات النافذة.
- يسري بأثر رجعي على دعاوى الطلاق التي لم يصدر فيها حكم بات.

وبالتالي، يصبح القانون الإماراتي هو الأصل بالنسبة لغير المواطنين إذا لم يطالبوا بتطبيق قانون آخر.

3. المهر وخضوعه لقانون تحديد المهور

تنص المادة 45 من قانون الأحوال الشخصية على:

- المهر هو المال الذي يدفعه الزوج للزوجة بموجب عقد الزواج.
- يخضع لتحديده لقانون تحديد المهور.
- المهر ملك خالص للزوجة، ولا يُعتد بأي شرط مخالف.

وينص القانون رقم 21 لسنة 1997 بشأن تحديد المهر على:

- الحد الأقصى لمقدم الصداق: 20,000 درهم.
- الحد الأقصى لمؤخر الصداق: 30,000 درهم.
- لا تُسمع أي دعوى تتجاوز هذه الحدود.

بالتالي، الحد الأقصى للمهر وفق القانون هو 50,000 درهم.

## تطبيق المحكمة على الواقعة

نظرًا لعدم ثبوت الدخول أو الخلوة الصحيحة بين الزوجين، استحقت الزوجة نصف المهر وفق المادة 47 من القانون.
وقد طبقته المحكمة وفق الحد الأقصى القانوني، فقررت أن نصفه المستحق هو 25,000 درهم، مخصومًا منه قيمة نصف الليرة الذهبية من المقدم المقبوض.

وقضت المحكمة:

- بإلزام الزوج بسداد 25,000 درهم مخصومًا منه نصف الليرة الذهبية.
- عدم سماع الدعوى بالنسبة لما يتجاوز هذا الحد.

## العدول عن المبدأ القضائي السابق

أكدت المحكمة أن المبدأ السابق المستقر في الطعن رقم 57 لسنة 2000، والذي قصر تطبيق قانون تحديد المهور على المواطنين، كان قائمًا على النص القديم للمادتين 13 و14 من قانون المعاملات المدنية. بعد التعديل، أصبح معيار التطبيق هو مكان الزواج، لا جنسية الزوج.

كما شددت المحكمة على أن:

- قانون تحديد المهور لم يقصر سريانه على المواطنين.
- المادة 45(1) جاءت عامة ومطلقة.
- لا يجوز تقييد نص قانوني صريح باجتهاد قضائي.
- لا مجال للاجتهاد حيث النص واضح وصريح.

## البعد التشريعي والشرعي

أكدت المحكمة أن قانون تحديد المهور لا ينظم المهر فقط، بل يشمل تكاليف الزواج وعدد الذبائح، مع فرض عقوبات مالية تصل إلى 500,000 درهم على المخالفين، وتطبق على الجميع ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

كما أكدت المحكمة أن المغالاة في المهور مكروهة شرعًا، وأن جميع الأفراد متساوون أمام الشريعة، دون تمييز بين المواطنين وغير المواطنين.

## الخلاصة

تقرر مبدأ واضح:

إذا تم عقد الزواج في دولة الإمارات، ولم يطالب أي طرف بتطبيق قانون جنسيته، يسري قانون الدولة. ويطبق قانون تحديد المهور، بحده الأقصى البالغ 50,000 درهم، على المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، ولا تُسمع أي دعوى تتجاوز هذا الحد.

ويظل الرأي النهائي لمحكمة التمييز، والتي يُتوقع أن تؤيد هذا التوجه باعتباره صحيحًا قانونيًا ومتوافقًا مع التعديلات التشريعية الأخيرة.
ويمثل هذا الحكم تحولًا تاريخيًا في المنازعات الأسرية ذات العنصر الأجنبي، ويعيد رسم حدود المطالبة بالمهر في الإمارات تحت إطار قانوني موحد، مع إبراز دور **مكتب سات و مشاركوه للمحاماة و الاستشارات القانونيه** في تحقيق الوضوح القانوني وتعزيز اليقين القضائي للموكلين.

إذا كانت لديكم أي استفسارات أو تحتاجون إلى مشورة قانونية إضافية بشأن الموضوع أعلاه أو أي مسائل ذات صلة، يُرجى عدم التردد في التواصل مع الأستاذ **أحمد يحيى حمدالله** عبر البريد الإلكتروني:
yehia@sat-law.com

**إعداد :**أحمد يحيى حمدالله
**التاريخ:** 26 فبراير 2026